الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية الأسباب وسبل المواجهة: دراسة حالة بمحافظة القاهرة

د/ هبه الله مصطفى محمد مصطفى

مدرس علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة عين شمس

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى فحص ظاهرة استغلال النساء العاملات في الخدمة المنزلية كصورة من صور الاتجار بالبشر، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، والآثار المترتبة عليها، من أجل الوصول إلى أساليب لمواجهة هذه الظاهرة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الكيفي، ومنهج دراسة الحالة، وتم استخدام دليل المقابلة المتعمقة كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب الملاحظة، واعتمدت على عينة عمدية مكونة من ١٥ حالة من النساء العاملات في الخدمة المنزلية في محافظة القاهرة، وروعي في اختيارهن التنوع في السن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، كما روعي أن تشتمل العينة على بعض العاملات المقيمات إقامة دائمة، والعاملات يومياً لدى أسرة واحدة، والعاملات بالمرة لدى أسر مختلفة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تعدد الأسباب التي تكمن وراء اندفاع النساء للعمل في الخدمة المنزلية، وأهمها الفقر وانخفاض مستوى التحصيل العلمي ومستوى التأهيل المهني مما يجعلهن يتجهن إلي خلق فرص تشغيل ذاتي ضمن قطاع غير منظم وفقاً لقدراتهن ومهاراتهن المتدنية. وتتعرض النساء العاملات في الخدمة المنزلية لمختلف أشكال الاستغلال وسوء المعاملة، كحرمانهن من فترات الراحة أو الإجازات، وعدم دفع أجورهن أو اقتطاعها, وتتعرض بعضهن للضرب والتحرش بهن. ويؤثر العمل في الخدمة المنزلية على إحداث مشكلات متعددة لعاملات المنازل في عدة جوانب اجتماعية ونفسية وصحية.

الكلمات المفتاحية: العاملات في الخدمة المنزلية, الاتجار , الاستغلال, التسلع.

Trafficking of women working in domestic service, causes and means of confrontation: a case study in Cairo Governorate

Dr/ Heba allah Mustafa Mohamed Mustafa

Lecturer of Sociology Faculty of Education, Ain Shams University

Abstract:

The current study aims at investigating the phenomenon of exploitation of female domestic workers as a form of human trafficking, and to identify the reasons behind this phenomenon, and the effects of it, in order to find methods to address this phenomenon. To achieve this aim, the study depends on the qualitative and analytical descriptive methodology and the case study method. The study used the interview guide as the main tool for collecting data, besides observation, and it was based on an intentional sample of (١٥ cases) female domestic workers in Cairo Governorate, their selection took into account the diversity of age, educational level and social status. The sample also included some permanent workers, daily workers of one family, and workers of different families. The study found many results that are the most important of it: the multiple reasons behind the rush of female to work in domestic service, the most important of which are poverty and low level of educational attainment and professional qualification, which leads them to create self-employment opportunities in the informal sector according to their low abilities and skills. And female domestic

workers are exposed to various forms of exploitation and maltreatment, such as being deprived of periods of rest or leave, not being paid or withheld, and some being beaten and harassed. Also domestic work led to create multiple problems for female domestic workers in several social, psychological and health aspects.

Keywords: domestic workers, trafficking, exploitation, merchandising.

الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية الأسباب وسبل المواجهة: دراسة حالة بمحافظة القاهرة

د/ هبه الله مصطفى محمد مصطفى

مدرس علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة عين شمس

المقدمة:

إن ظاهرة الاتجار بالبشر ليست وليدة السنوات الأخيرة التي ظهر فيها مصطلح الاتجار بالبشر بل هي ظاهرة تاريخية عرفتها الجماعة الإنسانية منذ القدم في صورة ما عرف بنظام الرق والاستعباد. فقديماً في العصر الجاهلي كانت تقام مزادات علنية لبيع العبيد، وكانوا يعاملون وكأنهم سلع يتم تداولها بالأسواق تشترى للقيام بالأعمال الخدمية ويختلف ثمنهم بحسب أوصافهم وقوتهم البدنية وأعمارهم، وكانت النساء هي البضائع الأكثر حظاً حيث كانت تباع إما لممارسة الرذيلة، وإما للعمل في المزارع وأعمال الخدمة المنزلية[١].

ويعد الاتجار بالبشر جريمة ضد الإنسانية لما تنطوي عليه من تسليع الإنسان وجعله محلا للعرض والطلب ويمكن تداوله واستغلاله بكافة الوسائل غير المشروعة وذلك بما يخالف تعاليم الأديان السماوية، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بنظام يحرم الرق والاستعباد، حيث خلق الله الإنسان وفضله على سائر الخلق في قوله تعالى:" ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" (سورة الاسراء,الآية ٧٠), وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"[٢].

[١] إبراهيم الدراجي، مواجهة الاتجار بالأشخاص في القوانين والتشريعات السورية – دراسة قانونية، منشورات المنظمة الدولية للهجرة, ص٧.

[٢] عماد الحسيني، الجرائم الماسة بالشعور الديني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٨.

فقد أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر ظاهرة مجتمعية محلية وعالمية مؤرقة، فهي الوجه العصري لظاهرة الرق والعبودية، وتمثل انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان بما تنطوي عليه من إمتهان لكرامة الإنسان وآدميته، فهو في جوهره يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية، والتحرر من العبودية بجميع أشكالها، فضلاً عن الحق في أمن الشخص وكرامته والحق في عدم التعرض للتعذيب أو الاحتقار أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة والانتهاك الجسدي والحق في العمل اللائق. كما أن له العديد من المخاطر والآثار السلبية على الإنسان بصفة عامة، وعلى المجتمعات بصفة خاصة[٣].

وتعتبر ظاهرة الاتجار بعاملات المنازل واستغلالهن غير المشروع في كثير من الممارسات غير الأخلاقية وغير الإنسانية، إحدى صور جريمة الاتجار بالبشر. حيث يستمد العمل في الخدمة المنزلية جذوره من العلاقة الموروثة القائمة بين السيد والخادم مما يجعل كثيراً من العاملات عرضة لمعاملة تعسفية وغير منصفة[٤]. وفي هذا الصدد يشير مكتب العمل الدولي إلى أن العاملين في الخدمة المنزلية يتعرضون لأشكال من الاستغلال بدرجة أكبر من غيرها من الأعمال الأخرى، فكثير منهم يبقون خارج حماية التشريعات العمالية مما لا يتيح لهم سبلاً كافية للحصول على حقوقهم في حال تعرضهم للاستغلال أو الإيذاء[٥].

[٣] خالد بن محمد الدوغان، الإتجار بالبشر وموقف الشريعة الإسلامية منه، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية، مج ١٠، ع ٢، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

[4] International Labor Office, Gender and migration in Arab states: The case of domestic workers, Geneva: ILO, 2004.

[5] J. Budd, Achieving decent work by giving employment a human face. Geneva: International Labor Office, 2004, p.1.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

١- موضوع الدراسة:

ترتبط ظاهرة الاتجار بالبشر بنظام العولمة التي فتحت الباب لتجارة استغلالية رابحة؛ فقد ارتبط نظام العولمة بتطور وسائل المواصلات والاتصال ومن ثم أدى إلى فتح قنوات ومسارات لتدفق السلع والأفكار والتكنولوجيا والأموال. ونتج عن ذلك سرعة انتقال البشر، وإتاحة الفرصة للاستفادة من التقدم التكنولوجي بتسهيل عملية الاتصال والتواصل، وعلى الجانب الآخر أتاحت صوراً خفية من السلوك تكشف عن وجه آخر يظهر في الاستغلال والقهر من جانب بعض البشر على آخرين أضعف منهم، حيث يستخدم الأوائل أدوات العولمة ومنجزاتها في تحقيق مكاسبهم، ويدفع الآخرون الثمن من حياتهم وأعراضهم. فقد تفاقمت مع العولمة ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل عام والاتجار بالنساء بشكل خاص وأصبحت تجارة رابحة، وأداة لتحقيق الأرباح وتراكم النقود، وفي هذا السياق تم تسليع المرأة وتحولها إلى سلعة تباع وتشترى[٦].

ويرجع استغلال النساء العاملات في الخدمة المنزلية بشكل كبير إلى أن العمل في خدمة المنازل يعد شكلاً من أشكال العمالة المحجوبة، فالعاملات في هذا القطاع يعملن في عزلة وفي أماكن مغلقة وهو ما يعرضهن للإساءات الجسدية والنفسية والجنسية بسبب كونهن مخفيات عن أي رقابة عامة، ومن ثم فهن أقل قدرة على طلب العون للدفاع عن أنفسهن[٧].

وتتعدد مظاهر الإساءة إلى النساء العاملات في الخدمة المنزلية واستغلالهن، حيث يقمن بمهام متعددة ليس لها توصيفاً محدداً فالمطلوب منهن أن يقمن بما يطلب منهن دون مناقشة وعلى مدار اليوم، بالإضافة إلى حرمانهن من فترات الراحة أو

[٦] أحمد زايد، الأسرة العربية في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣٢.

[7] Roberts, D. (1997). Spritual and menial housework. Yale Journal of Law and Feminism, 9 (51), 22-36.

الإجازات الأسبوعية والسنوية والمرضية، وإن توافرت فهي محدودة، كما تحرم العديد من العاملات من الاحتياجات الأساسية مثل: الغذاء، والتواصل مع عائلاتهم، وليس لكثير منهن الحق في الخصوصية، كذلك يتعرض العديد منهن للإعتداء الجسدي، واللفظي، والجنسي[٨]. ولا يوجد لهن رعاية أو تأمين صحي ضد الأمراض أو المخاطر التي يتعرضن لها، كما لا يتوافر لهن خدمات تأمينية أو معاشات وذلك لغياب الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين خادمات المنازل وأصحاب العمل[٩].

وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي تدفع عاملات المنازل لتحمل الإساءة والاستغلال الواقع عليهن من صاحب العمل ومنها:

١-الفقر:

مما لا شك فيه أن الظروف الاقتصادية السيئة، أو الفقر هو العامل الأساسي لانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر ذلك لأن الخيارات المتاحة للعائلات الفقيرة قليلة أو تكاد تكون منعدمة ولصعوبة تأمين دخل أفضل ونتيجة للوعود التي يقطعها تجار البشر للضحايا من معيشة أفضل وفرص عمل جيدة يتم الإيقاع بهم والتلاعب بهم[١٠]. فكثير من العاملات في الخدمة المنزلية يلجأن للعمل في هذا القطاع للفقر والعوز وضيق ذات اليد وهو ما يزيد من إمكانية استغلالهن بأشكال مختلفة لعدم قدرتهن على درء الاستغلال من ناحية ولحاجاتهن للاستمرار في العمل لإعالة أنفسهن وذويهن من ناحية أخرى[١١].

وفي جميع أنحاء العالم، أثبتت البحوث على الدوام الصلة القوية بين فقر النساء في القطاعات التي تنعدم فيها حقوق العمل والعمل اللائق، من قبيل قطاعي اقتصاد

---

[8] Fauve- Chamoux, A. (2004). Domestic service and the formation of European identity: understanding the globalization of domestic work in 16th – 21st centuries. Bern: Peterlang.

[٩] مكتب العمل الدولي، العمل اللائق للعمال المنزليين، مرجع سابق، ص ٤.

[١٠] سمر إبراهيم محمد، الاتجار في النساء: رؤية قانونية، مرجع سابق، ص٣٩.

[11] Safitri, M, Abdulrahman, N, & Rokoduru, A. (2008). The hidden pillars: A study on the contribution of Indonesian domestic workers to the quality of life of Hong Kong and Malaysian Employers. A Project of Asia Pacific Forum on Women, Law and Development's Labor and Migration Task Force, Thailand.

الرعاية وخدمات الفنادق والمطاعم حيث تخضع العاملات للسخرة وتؤدين وظائف تأتي في قاع سلسلة القيمة العالمية. فالنساء والفتيات اللاتي يخضعن للسخرة والاستغلال يتعرضن لتهديدات بالعنف الجنسي والعنف البدني, وتصادر أجورهم ويحبسون في أماكن الإقامة أو العمل ويحرمون من الطعام أو النوم, ويتم التحفظ على وثائق السفر الخاصة بهن ويرغمن على دفع جزاءات مالية[١٢].

٢- التفكك الأسري:

تعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد، ويكتسب منها قيمه ومعتقداته. ونتيجة للتغيرات الكبرى التي تحدث في العالم ضعفت الروابط الاجتماعية التقليدية وتراجع دور الأسرة مما جعل أفراد الأسرة أكثر عرضة للتأثر بما حولهم من الظواهر السلبية. وقد ساعد التفكك الأسري وانهيار البنية الأسرية على انتشار ظاهرة الاتجار بالنساء وخاصة العاملات في الخدمة المنزلية[١٣].

ويزداد استغلال الخادمات اللاتي يأتين من بلدان أو مناطق أخرى بعيدة عن مكان العمل، حيث تنقطع صلتهن بذويهن، وينقطع بذلك كل أشكال الدعم أو المساندة التي كان من الممكن أن يجدونها، ويزداد احتمال تعرضهن لكافة أشكال الاستغلال والقهر[١٤]. حيث يجعل فقدان شبكات الدعم الأسري والاجتماعي ضحية عملية الاتجار بالبشر أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات التجار وطلباتهم[١٥].

---

[١٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، الدورة ٧٣، النهوض بالمراة، ١٠ يوليو ٢٠١٨، ص٥.

[١٣] سمر إبراهيم محمد، الاتجار في النساء: رؤية قانونية، مرجع سابق، ص٤٠.

[14] Safitri, M, Abdulrahman, N, & Rokoduru, A. The hidden pillars: A study on the contribution of Indonesian domestic workers to the quality of life of Hong Kong and Malaysian Employers, op,cit.

[١٥] عبد الحافظ عبد الهادي عبد الحميد، بحث بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص"، منشور في كتاب" مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٥، ص٣٧٧.

٣- فرص التعليم والعمل غير الكافية:

يعد مستوى التعليم لضحايا الاتجار منخفضاً بشكل عام، وخاصة عند النساء. وهذا يعني انخفاض مستوى المهارات عامة لديهم، مما ينعكس بدوره على نوع العمل الذي يمكن أن يعمل به الفرد، حيث إن انخفاض مستوى التعليم يعني ضعف تمكين الأفراد واستثمارهم لإمكانياتهم، ومن ثم ضعف وجود فرصة عمل، وهذا سيزيد من معدلات البطالة بين ضحايا الاتجار بالبشر. وتواجد أعداد غفيرة من النساء العاطلين عن العمل من ذوي المؤهلات المتواضعة والذين يعيشون في فقر مدقع وظروف حياتية سيئة يجعلهم يستجيبون لأي عرض يقدم لهم لإنقاذهم من هذا الوضع المزري[١٦].

٤- عدم الوعي وقلة الخبرة لبعض الأفراد:

يسهم عدم الوعي وقلة الخبرة لدى بعض الأفراد بطبيعة تجارة البشر ومخاطرها على الفرد والمجتمع في زيادة ضحايا هذه الظاهرة، فالعديد من الضحايا كان بالإمكان أن يتجنبوا الوقوع في يد تجار البشر لو أنهم حصلوا علي توعية كافية من قبل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. فبعض ضحايا جرائم الاتجار بالبشر خاصة السخرة او العمل القسري للعمال وخدم المنازل يجهلون بحقيقة أن ما يقومون به من أعمال تمثل استغلالاً وتدخل في إطار جرائم الاتجار بالبشر[١٧].

٥- ضعف الرقابة على أصحاب الأعمال:

يتمثل أحد الأسباب الرئيسة المعززة لمشكلة الاتجار بالبشر في ضعف رقابة الجهات الحكومية على اختلاف أنواعها على أصحاب الأعمال وممارستهم، مما أدى إلى توسيع كثير من رجال الأعمال نطاق تجارتهم لتشمل الاتجار بالبشر، حيث يقوم التجار

---

[١٦] ذياب موسى ورافع عارف الخريشة البدانية، الاتجار بالبشر: الأسباب والعواقب، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مج ٢٩، ع ٥٧، يونيو ٢٠١٣، ص٤١٦ .

[١٧] يعقوب علي جانفي علي، البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الاتجار بالبشر: مفاهيم واتجاهات، ورقة بحثية ألقيت في منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر، في إطار المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١٣.

بالإعلان عن رغبتهم في التعاقد مع أشخاص للعمل في مختلف المجالات، وفي مقابل أجور خيالية, ومن ثم يصطدم هؤلاء الأشخاص بالواقع، وهو أنهم ما كانوا سوى فريسة سهلة سقطت في شباك تاجر خادع، ومن ثم يعيشون الواقع الأليم القاسي عندما يجدون أن الأعمال التي وعدوا بها ما هي إلا أعمال دعارة وعبودية واضطهاد، وكل هذا مقابل أجر زهيد وضرر نفسي وجسدي كبير[١٨].

ومع انتشار ظاهرة عاملات المنازل في المجتمع، وتعرضهن لكثير من الانتهاكات ومختلف أشكال الإساءة والاستغلال التي تندرج ضمن إطار جرائم الاتجار بالبشر، يمكن رصد أهم الآثار والتداعيات السلبية المترتبة عليها في مختلف المجالات وذلك على النحو التالي:

١-الآثار الاجتماعية:

تدفع ضحايا خدمة المنازل ثمناً باهظاً نتيجة ما قد يتعرضن له من أذى جسدي ونفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثراً دائماً يتسبب في نبذهن من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم في بعض الأحيان. ويفقدن في ظل هذه الظروف كثيراً من الفرص للنمو الاجتماعي والأخلاقي والتعليمي والمهني، فكثير منهن أميات أو ذوات مستويات تعليمية منخفضة، علاوة على فقر قدراتهن العقلية والنفسية لحرمانهن من فرص النمو والارتقاء[١٩].

كما يؤدي الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية إلى التفكك الاجتماعي. حيث يجعل فقدان شبكات الدعم العائلي والاجتماعي الضحية أكثر ضعفاً وقابلية للانصياع لتهديدات صاحب العمل وطلباتهم، ويساهم ذلك بطرق مختلفة في تدمير البنى

[١٨] حامد سيد محمد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات، الرؤى الاستراتيجية، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

[19]Bridget Anderson, Just another job? Paying for domestic work. Gender and Development, 9 (1), 25-33, 2001.

الاجتماعية، حيث يعيق انتقال القيم الثقافية والعلم من الأهل إلى الطفل ومن جيل إلى آخر، ما يؤدي إلى إضعاف عمود رئيسي من أعمدة المجتمع[٢٠].

٢- الآثار النفسية:

ينجم عن إساءة معاملة العاملات في الخدمة المنزلية واستغلالهن بعض الآثار النفسية، حيث يشعر بعضهن بالخجل وتدني مستوى تقدير الذات، بل إن بعضهن يشعر بأنه لا يستحق التقدير والإنقاذ، ويحاول البعض الآخر منهن أن يخلق واقعاً مختلفاً ويرون أن استمرارهن في تحمل سوء معاملة صاحب العمل واستغلالهن من أجل مساعدة أسرهم في التخلص من الفقر وسوء المعيشة[٢١].

وقد تنتشر ظاهرة الانتحار بين النساء العاملات في الخدمة المنزلية بسبب الاستياء الشديد مما يتعرضون له من إهانة ومذلة تفقدهن الرغبة في مواصلة مسيرة حياتهن هروباً من الواقع المرير أو بسبب عدم تقبل المجتمعات لهن حتى بعد إنتهاء فترة استغلالهن من قبل أصحاب العمل[٢٢].

٣- الآثار الاقتصادية:

تتمثل في إكراه عاملات المنازل على القيام بأعمال شاقة نظير أجر زهيد بمعنى أن يتم استغلالهن وشراء خدماتهن بأجر قليل مقارنة بالقيمة الاقتصادية الحقيقية لما يقومون به من جهد ويدخل ذلك ضمن ممارسات الظلم والاضطهاد من قبل أصحاب الأعمال. بالإضافة إلى التقليل من المواهب والمهارات التي تمتلكها بعض عاملات المنازل التي يمكن أن تدر عليهن دخول تحقق لهن مستوى رفاهية وسعادة تفوق ما يحصلون عليه إذا ما تم توظيفها في مجالاتها الصحيحة, حيث ينتقص من قيمة العمل

[٢٠] راميا محمد شاعر، "الاتجار بالبشر: قراءة قانونية اجتماعية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص١٦.

[٢١] بثينة محمود فؤاد، الإتجار بالبشر.. آثاره الإقتصادية وكيفية مواجهته: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس- كلية التجارة، ع٣، يوليو ٢٠١٣، ص٣٩٩.

[٢٢] يعقوب علي جانفي علي، البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الاتجار بالبشر: مفاهيم واتجاهات، ورقة بحثية ألقيت في منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر، مرجع سابق.

المنزلي إذ ينظر إلى المهارات والكفاءات المصاحبة له على أنها قدرات فطرية تتصف بها المرأة أكثر منها قدرات مكتسبة.

وتؤدي انتشار ظاهرة العمالة المنزلية إلى تشويه هيكل العمالة والحرمان من القوى البشرية والتي تمثل طاقة إنتاجية كبيرة يمكن أن تسهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي إذا ما تم توظيف النساء العاملات في الخدمة المنزلية في أنشطة إنتاجية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن العمالة المنزلية تزيد من حجم الاقتصاد الخفي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي ولا يخضع لقوانين وتشريعات الدولة مما يؤدي إلى فشل العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تكون عرضة لظهور التضخم وتدهور سعر الصرف والعجز في ميزان المدفوعات وتشويه الوعاء الضريبي الظاهر والخفي وإهدار قيمة العدالة الضريبية[٢٣].

٢- إشكالية الدراسة:

يمثل الاتجار بالبشر أبرز الآفات التي يتعرض لها العالم بشكل عام والبلدان النامية بشكل خاص في الآونة الأخيرة بكافة أشكالها، ففي أوروبا تنتشر ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال بشكل لافت للنظر، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى دويلات انتشر الفقر، مما أدى إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية[٢٤].

---

[٢٣] مكتب العمل الدولي، العمل اللائق للعمال المنزليين، مرجع سابق، ص ٤.

انظر في ذلك أيضا:

يعقوب علي جانفي علي، البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الاتجار بالبشر: مفاهيم واتجاهات، ورقة بحثية ألقيت في منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر، مرجع سابق.

بثينة محمود فؤاد، الإتجار بالبشر.. آثاره الإقتصادية وكيفية مواجهته: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص٤٠٠.

[٢٤] سمر إبراهيم محمد، الاتجار في النساء: رؤية قانونية، المركز العربي للبحوث والدراسات، آفاق سياسية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٣٧.

وتحتل جريمة الاتجار بالبشر المرتبة الثالثة على مستوى أكثر الجرائم ربحاً بعد تجارة المخدرات والسلاح، حيث يحصد من وراءها بلايين الدولارات سنوياً[٢٥]. فقد أصبحت التجارة الأكثر ربحاً حيث يعيش حوالي ٢٧ مليون نسمة في العالم سنوياً تحت ظل العبودية الحديثة أو ما يعرف بتجارة البشر، ويتعرضون للمتاجرة بهم كسلع رخيصة ليبلغ حجم الأرباح ما يقرب من ٦٠ مليار دولار سنوياً، وعلى المستوى العربي يوجد ما يقرب من ٥.٢ مليون شخص يتعرضون للإتجار والذي يحقق أرباح تقدر بحوالي ٣٢ مليار دولار سنوياً[٢٦]. ووفقاً لدراسة بعنوان التقديرات العالمية الخاصة بالرق في العصر الحديث أجرتها منظمة العمل الدولية ومؤسسة Walk Free خلال عام ٢٠١٦، خلصت إلى أن أشكال الرق المعاصرة بلغت ٤٠.٣ مليون نسمة، وشكلت النساء والفتيات ٧١ في المائة ممن انتهكت حقوقهم الإنسانية في عام ٢٠١٦ من جراء أشكال الرق المعاصرة[٢٧]. ووفقا لتقرير منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٨ بلغت نسبة الأفراد الذين وقعوا تحت وطأة السخرة والعمل الجبري ٢٤.٩ مليون نسمة. وأن أكثر من يخضعن للسخرة والعمل الجبري هن النساء والفتيات حيث يشكلن نسبة ٦٣ في المائة من الضحايا. وتتعدد أشكال الإجبار التي يعاني منها الضحايا تحت وطئة العمل الجبري حيث أن ٢٤٪ تعرضوا لحجب الأجور أو التهديد بوقفها، و١٧٪ تعرضوا للتهديد باستخدام العنف، و١٦٪ تعرضوا للعنف الجسدي، و١٢٪ تعرضوا لتهديدات ضد الأسرة[٢٨].

[25] Trafficking in Women and Children: The U.S and international Response. (May 10, 2000). P.1 Congressional Research service Report 98 – 649 C.

[٢٦] أميرة محمد بكر البحيري، الاتجار بالبشر وبخاصة الأطفال من وجهة النظر العلمية النفسية والاجتماعية والقانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٧.

[27] International Labour Organization, Global estimates of modern slavery: Forced labour and forced marriage, Executive summary, Geneva, 2017, p.7-8.

[28] International Labour Office, Ending forced labour by 2030: a review of policies and programmes, Geneva: ILO, 2018, p. 3.

ومن ثم أصبحت ظاهرة استغلال عاملات المنازل باعتبارها صورة من صور الاتجار بالبشر تمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، ليس باعتبارها تتعلق فقط بحرمان عاملات المنازل من حقوقهن وحرياتهم الأساسية، وتعرضهن لسوء المعاملة والإيذاء النفسي والبدني، بل لكونها أيضاً تسهم في انتشار العنف والفساد وإعاقة التنمية وتهديد الصحة العامة في مناطق عديدة من العالم. الأمر الذي يثير إشكالية الدراسة والتي تدور حول التساؤل التالي: ما هي التدابير التي ينبغي الاستناد إليها لمواجهة هذه الظاهرة، وما الوسائل التي يمكن اتباعها لحماية النساء العاملات في الخدمة المنزلية من الاستغلال وحفظ حقوقهن؟

٣- أهمية الدراسة:

١-تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف شريحة مهمة، حيث تعتبر العمالة المنزلية من أهم الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحاضر، فهي عضو يكاد يكون أساسي بين أفراد الأسرة في غالبية المجتمعات خاصة بعد خروج المرأة للعمل، فمع انشغال ربة الأسرة بالعمل ورعاية الأبناء قد يصعب عليها الاهتمام بالمنزل بأفضل صورة مما يجعلها تلجأ إلى الاستعانة بالعمالة المنزلية لمعاونتها في تحمل عناء ومسئوليات المنزل المتعددة.

٢- يعتبر موضوع استغلال عاملات المنازل كصورة من صور الاتجار بالبشر ذو أهمية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث يعد موضوع الساعة من حيث انتشاره وتجاوزه حدود الدولة الواحدة وخطورته، مما يستدعي الوقوف على حجم الظاهرة للوقوف على آثارها وكيفية مواجهتها.

٣- قلة الدراسات والأبحاث الاجتماعية التي تناولت هذه الظاهرة، فأغلب الدراسات السابقة ركزت على جرائم الاتجار في البشر فقط بوجه عام.

٤- تقدم هذه الدراسة قاعدة من البيانات والحلول التي يستفيد منها القائمين على حماية حقوق عاملات المنازل الإنسانية والمهنية من الجهات الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني.

٤- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١-التعرف على ظاهرة استغلال النساء العاملات في الخدمة المنزلية كصورة من صور الاتجار بالبشر.

٢- الوقوف على المبررات التي تجعل النساء العاملات في الخدمة المنزلية تقع ضحية لجريمة الاتجار بالبشر.

٣- تحديد مظاهر الاساءة والاستغلال الذي تتعرض له النساء العاملات في الخدمة المنزلية.

٤- بحث أساليب مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية.

٥- تساؤلات الدراسة:

١-ما مفهوم الاتجار بالبشر وما أبرز صوره؟

٢- ما الأسباب التي تدفع عاملات المنازل لتحمل الإساءة والاستغلال الواقع عليهن من صاحب العمل؟

٣- ما مظاهر الإساءة والاستغلال التي تتعرض لها النساء العاملات في الخدمة المنزلية؟

٤- ما الإجراءات الوقائية المقترحة لحماية النساء العاملات في الخدمة المنزلية من الاستغلال والإساءة التي يتعرضن لها؟

٦- مفاهيم الدراسة:

أ-الاتجار بالبشر:

يقصد بالاتجار بالبشر بأنه " جميع التصرفات المشروعة وغير المشروعة، التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها من خلال وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو

ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسرا عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية"[٢٩].

ووفقا للمادة الثالثة من بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال يعرف الاتجار بالأشخاص بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو إساءة استخدام السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة علي شخص آخر لغرض الاستغلال". ويتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو الأشكال الأخرى من الاستغلال الجنسي أو الإكراه على العمل أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو ممارسات مشابهة للرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء البشرية[٣٠].

ومن خلال التعريف الوارد في بروتوكول منع الاتجار بالبشر، يتضح أن الاتجار بالبشر يتكون من ثلاثة عناصر وهي:

أولا– الأفعال: ويقصد بها تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.

ثانيا– الوسائل: المتمثلة في استخدام التهديد أو القوة أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو تلقي مبالغ مالية.

ثالثا– الغرض: الاستغلال ويشمل الاستغلال المادي أو الإكراه على العمل أو الخدمة قسرا أو الاستعباد أو نزع الأعضاء[٣١].

---

[٢٩] سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق، ع٢، ٢٠٠٣، ص ١٧٢.

[30]Elaine Pearson, Human Rights and Trafficking in Persons: A Handbook, Bangkok, Global Alliance Against Traffic in Women (GAATW), 2000, P.21.

[٣١] حامد سيد محمد حامد، الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات، الرؤى الاستراتيجية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٠، ص ١٧.

ويندرج تعريف الاتجار بالنساء ضمن الفهم العام للاتجار بالبشر وهو يعني "الاستخدام والنقل والإخفاء والتسليم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف، واستخدام القوة، والتحايل أوالإجبار، أو من خلال إعطاء أو أخد دفعات غير شرعية أو فوائد لاكتساب موافقة أو قبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال الجنسي أو الإجبار على القيام بالعمل"[٣٢].

ويعد الاتجار بالبشر عموماً وبالنساء على وجه الخصوص انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية التي تشمل الحق في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها. وتتعدد صور ومظاهر الاتجار بالنساء، حيث لا يمكن حصرها وذلك بسبب التطور التقني والتقدم العلمي، اللذان يفرزان العديد من صور ومظاهر الاتجار والاستغلال، غير المألوفة والمتوقعة في الوقت الحاضر، فمن خلال استقراء واقع هذه الجريمة ونطاق تطبيقها على المستوى العالمي نجد أن النساء بصورة خاصة يخضعن لنمطين هامين من أنماط هذه الجريمة وهما:

• الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال الجنسي: حيث يتم الإجبار على ممارسة الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه.

• الاتجار بالنساء لغرض العمالة المنزلية التي تقترب أحياناً من نطاق الرق والسخرة. فقد يأخذ شكل أعمال السخرة، أوالعمل القسري، إضافة إلى الاسترقاق المنزلي اللاإرادي والمعروف بالعبودية المنزلية التي يقع ضحيتها خدم المنازل من خلال استخدام القوة أو الإكراه، أو سوء المعاملة الجسدية أو النفسية. ومن الصعب اكتشاف حالات العبودية المنزلية لأنها تحدث في منازل خاصة لا تخضع في أحيان كثيرة لتنظيم من

[٣٢] محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية (ماهيتها ووسائل مكافحتها عربياً ودولياً)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٨٠.

جانب السلطات العامة. وقد يكون وضع خادمات المنازل هي أكثر صور هذا الاتجار نمواً وانتشاراً[٣٣].

وبناء على ذلك يمكن تحديد التعريف الاجرائي لمفهوم الاتجار بالنساء في هذه الدراسة فيما يلي:

تشغيل النساء العاملات في المنازل من أجل الحصول على منفعة مالية، واستعبادهم من خلال استخدام القوة أو الإكراه أو سوء المعاملة الجسدية أو النفسية مما يشكل خطرا على حياتهم وسلامتهم وذلك بسبب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

ب- العاملات في الخدمة المنزلية:

هن النساء اللاتي يقمن بأعمال منزلية نظير أجر، ووفقاً للتصنيف الدولي الموحد للمهن تؤدي عاملات المنازل نوعين من الأعمال والخدمات المنزلية بالنسبة للفرد أو الأسرة هما:

أ-التدبير المنزلي ويتضمن أعمالاً مثل: نظافة المنزل وإعداد الطعام وغسل الملابس.

ب- الرعاية الشخصية وتتضمن تقديم الرعاية للأطفال والمسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة[٣٤].

وعلى الرغم من وجود التشريعات التي تحمي عاملات المنازل في العديد من البلدان، إلا أنها غير مطبقة على نطاق واسع، حيث يتم استغلال عاملات المنازل واستخدامهن بصورة مخالفة لأحكام القانون ومخالفة للإنسانية بما يعتبر صورة من صور الاتجار بالبشر[٣٥].

---

[٣٣] أمل الدبيات، مشاكل الاتجار بالنساء في العالم العربي، الأكاديمية السورية الدولية: بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، ٢٠١٠، ص ٦-٧.

[٣٤] مكتب العمل الدولي، العمل اللائق للعمال المنزليين، التقرير الرابع (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، جنيف، ٢٠١٠.

[٣٥] أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر: طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدوليه، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٤.

وبناء على ذلك يمكن تحديد التعريف الاجرائي لمفهوم العاملات في الخدمة المنزلية في هذه الدراسة فيما يلي:

هن النساء اللآتي تعملن على خدمة الغير مقابل الحصول على أجر، ويقمن بمجموعة متنوعة من الخدمات المنزلية للفرد أو الأسرة من توفير الرعاية للأطفال والكبار المسنين إلى القيام بأمور المنزل، بما في ذلك التنظيف والطهي والغسيل والكي والتسوق لشراء مستلزمات المنزل وغيرها من المهام المنزلية الأخرى.

٧- الدراسات السابقة:

نستعرض في هذا المحور بعضاً من التراث البحثي الإمبريقي الذي تناول ظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية، وقد اتضح قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة باعتبارها إحدى صور الاتجار بالبشر من بينها دراسة (وجيه الحمايدة, ٢٠١٨)[٣٦] حول جريمة استغلال عاملات المنازل وفقاً لقانون منع الاتجار بالبشر الأردني، وبينت نتائج الدراسة أن قانون منع الاتجار بالبشر الأردني لم يتطرق إلى بيان حقوق الضحايا بشكل واضح، بالإضافة إلى عدم تعريف الضحايا بحقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية، كما لم ينص قانون منع الاتجار بالبشر الأردني على تجريم الشروع والاشتراك الجرمي في جريمة استغلال عاملات المنازل، وإنما ترك ذلك إلى القواعد العامة.

كما أجرى "إكتا وراجني" (Ekta & Rajni 2017[٣٧]) دراسة عن مساعدة العمال المنزليين والعوامل المؤثرة في إعمال حقوقهم في ولاية البنجاب، وقد تبين أن النساء العاملات في الخدمة المنزلية يعانين من العديد من مظاهر الاستغلال، وتتضح هذه

---

[٣٦] وجيه محمد الحمايدة، جريمة استغلال عاملات المنازل وفقاً لقانون منع الاتجار بالبشر الأردني والمعاهدات والمواثيق الدولية، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة عمان العربية، كلية القانون، عمان، ٢٠١٨.

[37] Ekta Rani & Rajni Saluja. (2017, October). A Study on Domestic Help Workers and Factors Affecting Realisation of their Rights in the State of Punjab, Jurnal of General Management Research, Vol.4, Issue 2, pp. 16-26.

المصاعب في عدم الحصول على الأجر المناسب، وضعف القدرة التفاوضية، وعدم وجود حماية تشريعية، وعدم كفاية تدابير الرعاية الاجتماعية مع عدم وجود إجازة أسبوعية وإجازة الأمومة والاستحقاقات الصحية.

كما أجرت (آمنة بنت عبد الرحمن, ٢٠١٦[٣٨]) دراسة حول هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض بالمملكة العربية، وتهدف الدراسة إلى معالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على هروب العاملة المنزلية، من خلال النظر إلى الأسباب والتعرف على الآثار الاقتصادية المترتبة على هروبها، وكيفية معالجتها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة وثيقة بين ظاهرة هروب عاملات المنازل وإجحاف حقوقهن المادية والإنسانية، بالإضافة إلى وجود عصابات منظمة تسهل عمليات الهروب في منطقة الرياض، ويعد وجود أنظمة مطبقة على أرض الواقع تحفظ حق العاملة وصاحب العمل من أهم الحلول للقضاء على هذه الظاهرة.

وأشارت (سمر إبراهيم, ٢٠١٤[٣٩]) في دراستها بعنوان "الاتجار في النساء: رؤية قانونية" إلى أن ظاهرة الاتجار بالنساء تجاوزت قدرات الحكومات والمنظمات الدولية، حيث أصبحت من أهم المشكلات الدولية في الوقت الراهن. وأكدت على أن جرائم الاتجار بالنساء ترتب عليها العديد من الآثار السلبية منها الصحية، والجسمية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، مثل إعاقة النمو الجسمي، والنفسي، والأخلاقي، والاجتماعي، والإصابة بأمراض خطيرة، وهناك الصفع والضرب المبرح، أو الاغتصاب، أو التعذيب، أو التشويه. ومن الآثار الاجتماعية المترتبة على الاتجار بالبشر إضعاف السلطة الحكومية فتصبح بعض الحكومات غير قادرة على حماية النساء.

[٣٨] أمنة بنت عبدالرحمن علي الأصقه، هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج ١٠، ع ١، جامعة القصيم، ٢٠١٦.

[٣٩] سمر إبراهيم محمد، الاتجار في النساء: رؤية قانونية، المركز العربي للبحوث والدراسات، آفاق سياسية، القاهرة، ٢٠١٤.

كما أكدت دراسة "دوبنر وتابرت" (Dobner & Tappert 2010[40]) حول العاملات في الخدمة المنزلية في إسبانيا، أن النساء العاملات يعانين من العديد من المشكلات أهمها مكان الإقامة وانخفاض الراتب وزيادة ساعات العمل دون الحصول على أجر مقابل، بالإضافة إلى التمييز بين العاملات الإسبانيات والعاملات المهاجرات، حيث يفضل أصحاب العمل الخادمات المهاجرات بدرجة أكبر من الخادمات الإسبانيات.

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

على الرغم من استفادت الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة على المستوى التأصيلي والمنهجي والميداني في تشخيص أسباب الظاهرة وتداعياتها على النساء العاملات في الخدمة المنزلية، ولأن مشكلة العمل في الخدمة المنزلية تعتبر مشكلة مركبة يختلط فيها البعد الاجتماعي بما هو اقتصادي وقانوني، لذا فإنه لابد من محاولة إيجاد حلول لمواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية من خلال إجراء دراسة اجتماعية تستهدف فهم هذه الظاهرة، وأسباب تفاقمها والآثار المترتبة عليها.

٨- الإطار النظري المفسر لموضوع الدراسة:

تفسير ظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية واستغلالهن في ضوء التشيؤ وسلعنة الإنسان:

يعد الفيلسوف جورج لوكاتش أول من بحث في موضوع التشيؤ في الفكر الفلسفي الماركسي المعاصر، في كتابه الهام التاريخ والوعي الطبقي، الذي قدم فيه تحليل للتشيؤ في ضوء دراسته النقدية لوضع الإنسان في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا في ظل التحكم الشامل للعقل الأداتي على مختلف مناحي الحياة الإنسانية، الذي أدى إلى تشيؤ كلي أصبح يعيشه الإنسان المعاصر في شتى ميادين الحياة الإنسانية؛ على مستوى النظام الاجتماعي والحياة الاقتصادية والثقافة والحضارة.

[40] Dobner, M., & Tappert, S. (2010, September). Female migrant domestic workers and their Spanish employers in times of crisis. A comparative analysis of consequences for women on both sides of the coin. In Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference, Stockholm, Sweden (pp. 9-11).

قدم لوكاتش مفهوم التشيؤ باعتباره مفهوماً اقتصادياً يرتبط بتحليل البنية الاقتصادية والصلات التجارية في المجتمع الرأسمالي المعاصر. فقد استند في تحليله لظاهرة التشيؤ على تحليل ماركس الاقتصادي حول السلعة من حيث هي نتاج للعمل الإنساني. حيث يعتقد لوكاتش أنه رغم أن السلعة مرتبطة بهذا العمل فإنها تنفصل عنه، بحيث يبدو العمل في آخر المطاف في صورة شيء جامد ومستقل عن العالم الإنساني. وبذلك يمكن القول بأن التشيؤ عند لوكاتش يعني استقلال عالم الأشياء عن العالم الإنساني الذي تنتج فيه هذه الأشياء نفسها. بحيث تنفصل هذه الأشياء عن الإنسان، فبدلاً من أن يتحكم الإنسان في الأشياء المحيطة به، يتم استلاب الإنسان لإرادته فلا يستطيع أن يتحكم في قدره ومصيره، ولكن عالم الأشياء هو الذي يتحكم في حياة الإنسان ومصيره[٤١].

وهذا يعني أن التشيؤ يحول العلاقات الإنسانية – في ظل هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي– إلى أشياء جامدة وخاضعة لمنطق التبادل السلعي بين الناس, فعلاقة العمل القائمة بين الأفراد تضيع في علاقة كمية بحتة بالأشياء، بالصورة التي تحول فيها البشر إلى سلع أو بضائع، بحيث يخضعون لقوى وأشياء خارجة عن إرادتهم. وهكذا تتحول العلاقات الإنسانية القائمة بين الناس إلى علاقات تنحصر في أشياء، وفي ضوء ذلك تتحول القيم الإنسانية الصرفة إلى قيم سلعية تتحكم بشروط العمل[٤٢]. وبذلك، فإن هذا العالم الاجتماعي يظهر لنا كما لو أنه لم يعد بمقدورنا أن نغيره. وهذا الوضع ليس وضعاً ظاهرياً فحسب؛ فالعمليات الداخلية في تشكيل صنمية السلعة والتشيؤ تخلق بنى اجتماعية خارجية يصبح بنو البشر دمى لها، وهكذا فإن لوكاتش لم يحلل قضية

[٤١] جورج لوكاتش، التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر، دار الأندلس، بيروت ، ١٩٧٩، ص٧٧.

[٤٢] أحمد أنور محمد، أخلاقيات العولمة: دراسة في آليات التشيؤ وسلعنة الإنسان، المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤, ص ٧١.

انظر في ذلك أيضا: رمضان بسطاويسي، علم الجمال عند لوكاتش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص٧٧–٧٨.

التشيؤ من الناحية الاقتصادية فحسب وإنما يركز على البعد الإنساني والعلاقة القائمة بين الشئ والإنسان[٤٣].

وقد اهتم أكسل هونيث، في السنوات القليلة الأخيرة، بتجاوز التفسير الأحادي والوصفي الذي قدمه لوكاش لمفهوم التشيؤ قصد توظيفه في تشخيص أزمات وأمراض المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، وهذا إثر التحولات الجذرية والتغيرات البنيوية التي عرفتها هذه المجتمعات في السنوات الأخيرة وخاصة بعد بروز ظاهرة العولمة في أفق الحياة الإنسانية في بداية القرن الحادى والعشرين. وذلك من خلال إعادة النظر في الطابع الميكانيكي للعلاقة الموجودة بين القاعدة المادية أو الاقتصادية (البنية التحتية) ومختلف أشكال الوعي (البنية الفوقية)، والبحث عن أبعاد جديدة أو أشكال أخرى للتشيؤ، وهي في رأيه تتحدد على النحو التالي: التشيؤ الذاتي (العلاقة مع الذات)، التشيؤ الموضوعي (العلاقة مع العالم)، التشيؤ التذاوتي (العلاقة مع الآخرين)، وهذا ضمن رؤى أنطولوجية واجتماعية وأخلاقية. وبناء على ذلك، أكد هونيث على ضرورة تجاوز مختلف أشكال التشيؤ السائدة اليوم في عالمنا المعاصر التي أدت إلى انتهاك المبادئ الأخلاقية؛ وهذا حينما يتم معاملة الذوات بشكل أداتي بغض النظر عن صفاتها وخصائصها الإنسانية، وكموضوعات خالية من كل حساسية أو حياة، أي كأشياء. فقد أصبح البشر في ظل التشيؤ يعاملون كموضوعات ميتة وخالية من كل إحساس وعاطفة وصورة غير إنسانية[٤٤].

وبناء على ذلك نستطيع صياغة إطاراً تفسيرياً لظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية يدور حول تشيؤ المرأة وسلعنتها، فقد تحول نظام العمل في الخدمة المنزلية إلى نظام يقوم على تشويه المرأة وتشيؤها من خلال تحويلها إلى ماكينة عمل

[٤٣] إيان كريب، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسن غلوم، العدد ٢٤٤، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٧٤-٢٧٥.

[44]Axel Honneth, La réification. Petit traité de théorie critique, traduit par Stéphane Haber, Paris: Gallimard, 2005, P.15-40.

فقط، وإقصاء أي بعد إنساني لها. ويتم ذلك من خلال إخضاع المرأة العاملة في الخدمة المنزلية لقانون السوق الذي يحكم عليها بتقديم نفسها كسلعة تخضع للعرض والطلب، ومحاولة تثمين هذه السلعة بكافة الوسائل التي توفر لها قيمة تبادلية مقبولة، وتفريغها من أي قيمٍ إنسانية من خلال استنزاف إنسانيتها التي يتم هدرها بدخولها إلى هذا السوق.

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

يطرح هذا المبحث لمنهجية الدراسة الميدانية, والتي تستمد شرعيتها بالأساس من الأطر النظرية وأهداف الدراسة, وذلك من خلال التالي:

١-نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى قائمة الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهتم بدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث أشكالها ومتغيراتها وعلاقاتها, حيث تسعى الدراسة الحالية إلى وصف وتفسير ظاهرة الاتجار بالعاملات في الخدمة المنزلية، والآثار المترتبة عليها، بقصد محاولة الوصول إلى حلول لمواجهة هذه الظاهرة.

٢- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الكيفي الذي يتضمن تحليل الوحدات الصغرى, بالاستناد إلى منهج دراسة الحالة من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات الفردية المتعمقة، بهدف التعرف على ظاهرة الاتجار بالعاملات في الخدمة المنزلية وسوء معاملتهن، وتحديد أبرز مظاهر هذه الظاهرة، والأسباب التي تكمن خلفها، وتحليل العوامل المسئولة عن بزوغ هذه الظاهرة، والتنبؤ بأساليب مواجهة هذه الظاهرة.

٣- أدوات وأسلوب جمع البيانات:

أ-أداة الملاحظة: باعتبار أن أداة الملاحظة وسيلة فعالة في جمع البيانات المساعدة في رصد الظاهرة، والأسباب التي تقف خلفها حيث الحالة العامة للمرأة العاملة في الخدمة المنزلية، والدلالات الشكلية لها.

ب-دليل مقابلة متعمقة: فقد قامت الباحثة بدراسة متعمقة لعدد من الحالات قوامها (خمسة عشر حالة)، وذلك من خلال دليل مقابلة مفتوح يتيح للحالة الحديث بحرية عن ما تتعرض له من إساءة معامله رب المنزل لها.

وتكون الدليل من أربعة محاور أساسية بالإضافة إلى البيانات الأساسية التي تشتمل على سمات وصف الحالة وملامحها العامة حيث العمر، والمستوى التعليمي، والدخل وإعالة الأسرة، ويركز المحور الأول على طبيعة العمل الذي تقوم به العاملات في الخدمة المنزلية، ويتعلق المحور الثاني بالأسباب والعوامل التي دفعت العاملات للعمل في الخدمة المنزلية، ويرتبط المحور الثالث بمظاهر الاستغلال والإساءة التي تتعرض لها عاملات المنازل، وأخيراً تناول المحور الرابع الآثار الناجمة عن استغلال عاملات المنازل وإساءة معاملتهن من قبل رب العمل.

وقد مر تصميم دليل المقابلة بعدة مراحل، تضمنت مرحلة الصياغة المبدئية في ضوء أهداف الدراسة، ثم مرحلة التحكيم، ثم تعديل صياغة بعض البنود غير الواضحة بعد التحكيم وإضافة بنود وحذف أخرى، ثم تجريب الدليل للتأكد من صلاحيته، وأخيراً التطبيق الفعلي.

ج-الإخباريون: حيث استعانت الباحثة بالإخباريين، وهو صاحب مكتب تشغيل العمالة المنزلية.

٤- مجالات الدراسة: وتنقسم إلى:

أ-المجال البشري: أجريت الدراسة على ١٥ حالة من العاملات في الخدمة المنزلية، وصاحب مكتب تشغيل للعمالة المنزلية.

ب- المجال الزمني: استغرقت الدراسة الفترة من شهر يونيو – أكتوبر ٢٠١٩.

ج- المجال المكاني: تم إجراء الدراسة في محافظة القاهرة.

٥- عينة الدراسة:

تضمنت عينة عمدية مكونة من ١٥ حالة من النساء العاملات في الخدمة المنزلية روعي في اختيارهن التنوع في السن, والمستوى التعليمي, والحالة الاجتماعية, وكانت الحالات موزعة كالتالي: خمس حالات من العاملات المقيمات إقامة دائمة لدى الأسر, وخمس حالات من العاملات يومياً لدى أسرة واحدة (نصف دوام), وخمس حالات من العاملات بالمرة لدى أسر متعددة. والإخباري (صاحب مكتب تشغيل للعمالة المنزلية).

٦- سمات وصف الحالات وملامحها العامة:

أ-بالنسبة إلى السن تراوحت أعمار حالات عاملات المنازل التي تم دراستها ما بين ١٥ عاماً و٥٥ عاماً. احتلت الفئة العمرية من الخامسة والثلاثون عاماً إلى الخامسة والخمسين عاماً الترتيب الأول بواقع سبعة حالات، أربع حالات منهن يعملن بالمرة لدى أسر مختلفة، وثلاث حالات عاملات باليومية لدى أسرة واحدة، ويدل ذلك على أن هذه الفئة العمرية تعمل دون إقامة دائمة وذلك يرجع إلى تحملها لأعباء ومسئوليات أسرهن وأبنائهن فلا يستطعن المبيت في المنزل الذي يعملن فيه. ثم يليها الفئة العمرية من الخامسة عشر عاماً إلى الخامسة والعشرين عاماً بمقدار ستة حالات مقسمة إلى أربع حالات مقيمات إقامة دائمة لدى الأسر التي يعملن لديها، وحالتين من العاملات باليومية لدى أسرة واحدة، وهو ما يدلل على إيجابية العلاقة بين صغر سن عاملات المنازل والعمل بإقامة دائمة لدى الأسر. أما بالنسبة لبقية الحالات فتتمثل في حالة تبلغ ٣٣ عاماً وهي تعمل بالمرة أو باليوم لدى أسر مختلفة، وحالة تبلغ ٤٧ عاماً وهي عاملة مقيمة إقامة دائمة لدى الأسرة التي تعمل لديها.

ب- بالنسبة للحالة الاجتماعية: احتلت فئة المتزوجات الصدارة بواقع تسع حالات، ثم يليها فئة الأعذب بواقع أربع حالات, ثم يليها حالتين أرملة.

ج- بالنسبة للحالة التعليمية لعاملات المنازل حالات الدراسة، فقد تراوحت مستويات تعليمهن ما بين الأمية حتى التعليم المتوسط. فقد اتضح أن سبع حالات أميات، وأربع حالات يقرأن ويكتبن، وثلاث حالات حصلن على الشهادة الابتدائية، وحالة واحدة

فقط حصلت على الشهادة الاعدادية. ويدل ذلك على تدني مستوى تعليمهن الذي يرجع إلى الفقر والضغوط الاقتصادية التي تجعلهن يتخلون عن التعليم وتؤدي بهن إلى الوقوع كضحايا للاستغلال والاتجار بهن.

د- بالنسبة إلى الدخل وإعالة الأسرة والانفاق عليها، اتضح تدني الدخل الشهري لأسر عاملات المنازل حيث أن حالتان يتراوح دخل أسرهن ما بين ٥٠٠ جنيهاً إلى ٧٥٠ جنيهاً شهرياً، وسبع حالات يتراوح دخل أسرهن ما بين ٧٥٠ جنيهاً إلى ١٠٠٠ جنيهاً شهرياً، وست حالات يتراوح دخل أسرهن ما بين ١٠٠٠ جنيهاً فأكثر شهرياً. واتضح وجود مصادر دخل أخرى بخلاف العمل في الخدمة المنزلية حيث أكدت ثلاثة عشر حالة على عمل الزوج أو عمل الأب, بالإضافة إلى حصولهن على مساعدات من أهل الخير والجمعيات الأهلية، وحالتان تحصلان على معاش حكومي أو معاش الضمان الاجتماعي. أما بالنسبة للإنفاق على الأسرة فإن حالتان الأرملتان يقمن بالإنفاق بمفردهن وإعالة أسرهن، في حين أجمعت بقية الحالات على أنهن يشاركن في المصاريف الأسرية والإنفاق على الأسرة سواء لمساعدة الزوج أو الأب في المصاريف، ويدل ذلك على أن الإنفاق على الأسرة من المسؤوليات الأساسية للعاملات بالخدمة المنزلية سواء قمن بالإنفاق بمفردهن أو بالمشاركة في المصاريف. حيث أن غالبية النساء العاملات في الخدمة المنزلية ينتمين إلى أسر تحتاج إلى دخلهن، وهذا يعني أنهن يعملن بدافع المشاركة في ميزانية الأسرة.

ويتفق ذلك مع دراسة (وفاء مرقص) التي تشير إلى أن أغلب النساء العاملات في القطاع غير الرسمي تتراوح أعمارهن ما بين ٣٠ و ٥٠ عاماً، ويرجع ذلك إلى أن غالبية النساء في هذا السن يكن متزوجات ولديهن أطفال، ومن ثم تكون أسرهن في حاجة إلى مزيد من الدخل لمواجهة أعباء الحياة المادية. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين العاملات في هذا القطاع نظراً لطبيعة الأنشطة التى تمارس في هذا القطاع والتي لا تحتاج إلى توافر مهارات خاصة. كما أن أغلب النساء العاملات في القطاع غير الرسمي

يكونوا من المتزوجات بافتراض أن أعباء الزواج والأبناء ومتطلبات الاسرة تدفعهن إلى العمل. إلى جانب أن بعضهن يكون من المطلقات والأرامل اللاتي لا يمتلكن مصدراً للدخل، وبالتالي تقع عليهن مسئولية إعالة أنفسهن وإعالة أسرهن. بالإضافه إلى وجود شريحة أخرى من غير المتزوجات يتجهن إلى العمل في هذا القطاع للإنفاق على أنفسهن أو إدخار المال اللازم تمهيداً للزواج. علاوة على ذلك يعد العمل في القطاع غير الرسمي إحدى الآليات التي يتبعها ذوو المستوى الاقتصادي المنخفض في محاولة للتكيف مع ظروف فقرهم، ومن ثم فإن غالبية النساء يعملن في هذا القطاع كوسيلة لكسب العيش[٤٥].

وفي ضوء ذلك تشير دراسة (محيا زيتون) إلى أنه في دول العالم الثالث يوجد ارتباط وثيق بين نشاط المرأة الاقتصادي والقطاع غير الرسمي وخاصة العمل في الخدمة المنزلية، يرجع ذلك إلى اعتبار أن هذا القطاع يعد جاذباً للعمالة غير المتعلمة والأمية، وأن المرأة هي الأكثر استعداداً وقبولاً لممارسة العمل في الخدمة المنزلية، علاوة على أن القطاع غير الرسمي يكون أكثر مرونة من حيث أيام وساعات العمل, وهذا يلائم المرأة بصفة خاصة، حيث يساعدها على التوفيق بين عملها ومسئوليات الأسرة. فعلى الرغم من عيوب العمل في الخدمة المنزلية المتمثلة في إفتقاره للحماية والضمان الاجتماعي إلا أنه يتمتع بمزايا تجعله مصدر جذب، خاصة للنساء من الفئات الفقيرة, حيث أن العمل في الخدمة المنزلية لا يحتاج إلى تدريب أو تعليم، كما يوفر للمرأة مرونة في أوقات العمل، حيث يكون في إمكان العاملة تنظيم أوقات عملها بما يتناسب مع ظروفها العائلية، بالإضافة إلى ارتفاع أجور العاملات بالخدمة المنزلية، حيث أصبح من أكثر أنشطة القطاع غير الرسمي تحقيقاً للكسب المادي للمرأة[٤٦].

---

[٤٥] وفاء مرقص، العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي، المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة) ، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ١٩٩٨ ، ص١٦٢-١٦٣.

[٤٦] محيا زيتون، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قضايا أساسية، المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة) ، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ١٩٩٨، ص٦٨-٧٣ .

ثالثاً: تحليل البيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة:

١-طبيعة العمل في الخدمة المنزلية وظروفه في مجتمع الدراسة:

استقراء حالات الدراسة يكشف عن تنوع وتعدد مهام العمل المنزلي التي تقوم بها العاملات في الخدمة المنزلية ما بين أعمال التنظيف والترتيب ورعاية الأطفال وكبار السن مروراً بطهي الطعام وغسل وكي الملابس حتى شراء المتطلبات المنزلية للأسرة.

وقد أجمع حالات الدراسة اللآتي تعملن باليوم لدى أسر مختلفة على أن مهام العمل المطلوبة منهن تقتصر على أعمال التنظيف والترتيب فقط، في حين أن حالات الدراسة اللآتي تعملن باليومية لدى أسرة واحدة أجمعن على تنوع المهام التي تطلب منهن بين أعمال تنظيف وطهي الطعام ورعاية الأطفال.

وقد أشارت إحدى الحالات _تعمل بنصف دوام لدى أسرة واحدة_ (بشتغل عند ناس ٣ أيام في الأسبوع بتطلب صاحبة البيت مني ترويق الشقة والجلوس مع الأطفال لعدد معين من الساعات وبتخصص لي يوم في منتصف الشهر ويوم في نهاية الشهر لتنظيف الشقة كلها وغسل السجاد والستائر).

وتقوم عاملات المنازل المقيمات إقامة دائمة بمهام متعددة كالتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن وطهي الطعام. حيث تشير إحدى الحالات (بشتغل عند سيدة مسنة بقيم معاها وباخد أجازة يوم الجمعة والمهام التي أقوم بها هي رعاية السيدة المسنة وإعطائها الدواء في ميعاده ومطلوب مني تنظيف الشقة وشراء متطلبات ومستلزمات المنزل وطهي الطعام وغسل الملابس). وتروي حالة أخرى (أنا بشتغل عند ناس عندهم ٣ أولاد وأمهم متوفية فأنا مديرة البيت براعي الأولاد وأقوم بتنظيف البيت والطبخ وغسيل الملابس).

وفيما يتعلق بطبيعة الأجر الذي تحصل عليه العاملات في الخدمة المنزلية, أشار الإخباري: (لدينا خادمات مصريات للعمل اليومي, وأخريات للعمل لمدة طويلة، الخادمة التي تعمل باليوم تحصل على أجر يبدأ من ٢٥٠ جنيه لليوم، أما الخادمة التي تعمل

بالشهر فبيتحدد أجرها حسب ساعات العمل، الخادمة المقيمة إقامة كاملة تأخذ ٤٠٠٠ جنيه شهرياً، ولو ١٢ ساعة تأخذ ٣٠٠٠ جنيه شهرياً، ولو ١٠ ساعات ٢٨٠٠ جنيه شهرياً، ولو ٨ ساعات تأخذ ٢٦٠٠ جنيه شهرياً، و ٦ ساعات تأخذ ٢٣٠٠ جنيه شهرياً، ولو هتشتغل يوم بعد يوم تأخذ ٢٠٠٠ جنيه شهرياً، ولو يومين في الأسبوع تأخذ ١٥٠٠ جنيه شهرياً، ولو يوم بالأسبوع تاخذ ١٠٠٠ جنيه شهرياً. أما خادمات المنازل الأجنبيات حيث يوجد لدينا عمالة أفريقية من (أثيوبيا، وأوغندا، وأرتريا، وغنيا، وغانا، والكاميرون) وأخرى آسيوية من (الفلبين، وأندونسيا، وسيرلانكا) وغالباً يعملن بالإقامة الكاملة ويكون أجرهن ٥٠٠٠ جنيه شهرياً وتحصل على إجازة ٤ أيام في الشهر، والخادمة تجيد اللغة العربية، ولازم توفر لها مكان جيد للنوم، ويأخذ العميل كل الضمانات عقد من المكتب وأوراق ال UN الخاصة بالخادمة، ويمكن للعميل استبدال الخادمة بأخرى في خلال ٦ شهور).

وتشير إحدى الحالات العاملة باليوم (باخذ في تنظيف الشقة من ٢٥٠ ل ٤٠٠ جنيه في اليوم حسب المكان اللي هشتغل فيه ومساحة الشقة لو صغيرة ب٢٥٠، ولو كبيرة من ٣٥٠ ل٤٠٠، ولو هطبخ باخد ١٠٠ زيادة، أما لو هقعد بالأطفال ياخد ١٥٠).

وتأمل الاستجابات السابقه يكشف عن طبيعة العمل المنزلي الذي يقمن به عاملات المنازل، وأنه ينقسم إلي نوعين الأول يتمثل في الأعمال المنزلية كالتنظيف والطهي والكي، والنوع الثاني يتمثل في الرعاية للأطفال وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة.

ويتفق ذلك مع دراسة (بريدجيت أندرسون) التي تبين أن العمل المنزلي ينقسم إلى ذلك "العملي"، أي ذاك الذي يوجهه الأداء، وهو يستلزم "التكفل ب" ويتضمن أعمالاً مثل الطبخ والغسيل والتنظيف، و"الاجتماعي" أي الفروع التي توجهها العناية. ويتضمن "الاهتمام ب" ويشمل الاهتمام والمحبة بصفتهما عملاً عاطفياً. هذا العمل العاطفي يستلزم

انخراطاً عاطفياً ولا يمكن تحقيقه دون حنان وعطف، حيث تحسن عاملات الرعاية من جودة الحياة في المنزل وتوفرن فائض عطف لأرباب عملهن[٤٧].

ونستنتج من الاستجابات السابقة نتيجة مؤداها أن نظام العمل في الخدمة المنزلية قد تحول إلى نظام يقوم على تشويه المرأة وتشيؤها، مما يجعلها سلعة معرضة للبيع والشراء بما يخالف القيم الإنسانية. حيث يتم تحويل المرأة العاملة في الخدمة المنزلية إلى ماكينة عمل فقط، وإقصاء أي بعد إنساني لها. حيث تم إخضاع عاملات المنازل لمفهوم العرض والطلب والتعامل معهن في ساحات السوق الاقتصادي كشيء مفرغ من أي قيم، فعلى الرغم من أن عاملات المنازل ليسوا سلعاً في الواقع، إلا أنهن طالتهن طقوس التسويق التي تحاكي النزعة الاستهلاكية، حيث تقوم مكاتب التخديم بسلعنة العاملات في المنازل من خلال تقديم العاملة كسلعة استهلاكية ووضع ثمن لها، وإعطاء العميل (صاحب المنزل) الحق بمقارنتها واستبدالها من أجل الحصول على العرض الأفضل الذي يقدم الخدمة بأفضل الميزات وأنسب الأسعار.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كريب التي تؤكد على أن الإنسان ليس له قيمة في ظل الرأسمالية إلا بدوره في عملية الإنتاج والاستهلاك والربح المادي الناتج عنها. فنظام السوق في الرأسمالية يحول شبكة العلاقات الاجتماعية إلى شبكة من علاقات التبادل بين الأشياء، حيث يتحول فيها الأفراد إلى سلع متبادلة وفقاً لمعادلة العرض والطلب وفي إطار العمليات الداخلة في تشكيل التشيؤ تحول بنو البشر إلى مجرد دمي[٤٨].

٢- الوقوف على المبررات والأسباب:

تبين من خلال معطيات الدراسة الميدانية أن أهم الأسباب التي تدفع النساء للعمل في الخدمة المنزلية والوقوع كضحايا للاستغلال وسوء المعاملة تمثل في الفقر والظروف الاقتصادية السيئة التي تعيش فيها هذه الفئة وهو السبب الأول حيث وافقت عليه جميع

[47]Bridget Anderson, Doing the Dirty Work? The Global Politics of Domestic Labor, London: Zed Books, 2000.

[٤٨] إيان كريب، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسن غلوم، مرجع سابق، ص219.

حالات الدراسة، في حين يتمثل السبب الثاني في ضعف مستوى التعليم حيث أن غالبية حالات الدراسة أميين لم ينالوا القسط الكافي من التعليم الذي يمكنهم من معرفة ما لهن من حقوق وما عليهن من واجبات فيصعب عليهن مواجهة أصحاب العمل والمطالبة بالأجور المجزية مقابل الجهد الذي يبذلوه، أو الشكوى إلى الجهات المختصة للمطالبة بحقوقهن مما يجعلهن عرضة للاستغلال من قبل أصحاب العمل.

ويشير السبب الثالث إلى فرص العمل غير الكافية والبطالة التي تعاني منها حالات الدراسة وذويهم، وهذا السبب يترتب على انخفاض مستوى تعليم حالات الدراسة الذي ينعكس على ضعف قدراتهن ومهاراتهن مما يجعل من الصعب عليهن وجود فرص عمل جيدة، ويدفعهن للعمل في الخدمة المنزلية وتحمل ما يتعرضن له من مظاهر استغلال. أما السبب الرابع يتمثل في ضعف الرقابة على أصحاب العمل, حيث من الصعب اكتشاف ضحايا استغلال العمالة المنزلية لأنها تحدث في منازل خاصة لا تخضع للتنظيم والرقابة من جانب السلطات العامة، وهذا ينعكس على خوف خادمات المنازل من بطش صاحب العمل ووقوعهن ضحايا لاستغلال صاحب العمل.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك العديد من الأسباب وراء اندفاع النساء للعمل في الخدمة المنزلية، وأهمها الفقر وانخفاض مستوى التحصيل العلمي ومستوى التأهيل المهني عند نسبة كبيرة من عاملات المنازل، الأمر الذي يتناسب مع إمكانية دخولهن في مجال العمل في الخدمة المنزلية دون فرض قيود عليهن، فقد أدت العولمة إلى تزايد دور التكنولوجيا في كثير من الأعمال مما جعل من الصعب على العديد من الأفراد وخاصة النساء أن يجدوا فرص عمل في القطاع الرسمي، ومن ثم يتجهون إلي خلق فرص تشغيل ذاتي ضمن قطاع غير منظم وفقاً لقدراتهن ومهاراتهن المتدنية وبذلك تكون كثير من النساء مجبرون على العمل في الخدمة المنزلية بسبب ضغوط الحياة وظروفها القاسية وبدافع الرغبة في توفير دخل ملائم يوفر حياة كريمة لهن ولأسرهن.

ووفقا لإحصائيات "الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" كشفت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، عن أن نسبة الفقر فى مصر تبلغ

٣٢.٥٪، مقابل ٢٧.٨٪ نسبة الفقر فى البحث السابق عام ٢٠١٥، بزيادة ٤.٧.%. وبلغ ٣١.١٪ من السكان في محافظة القاهرة من الفقراء مقابل ١٧.٥٪ عام ٢٠١٥. كما بلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٩.٢٪ مقابل ١١.٨٪ لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام. وهذا يدل على أن التعليم المنخفض هو أكثر العوامل إرتباطاً بمخاطر الفقر في مصر حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم. وبلغت نسبة العاملين خارج المنشآت الحكومية من الفقراء ٤٣.١٪ في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٤٢٪ عام ٢٠١٥ . وأن هؤلاء الفقراء مثلما يعانون من الفقر المادي يعانون أيضاً من فقر القدرات, والحرمان البشري. ويرجع ذلك إلى التغيرات التي مر بها المجتمع وتفاعلها مع تداعيات العولمة والتي أدت إلى ظهور فجوات متزايدة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية وكان لها تأثير أقوى على تهميش المرأة واتجاهها إلى العمل في القطاع غير الرسمي[٤٩].

ويتفق ذلك مع دراسة (فاطمة سلطان) التي تصف خصائص تشغيل المرأة في العالم العربي بأن المرأة تعمل بأعداد أكبر في البلدان الفقيرة، بسبب الحاجة إلى دخل وبسبب هجرة العمال من الرجال إلى الدول الغنية[٥٠].

كما تؤكد دراسة (سهير أبو العينين) على أن أهم عوامل دخول المرأة لسوق العمل غير الرسمي يتمثل في خصائص المرأة التعليمية والمهارية والحاجة المادية للأسرة[٥١].

[٤٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، ١ أكتوبر ٢٠١٧ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، ص ٧٧-٨٠.

[٥٠] فاطمة الزهراء بن سلطان، عمل المرأة في القطاع الخاص، المؤتمر الاقليمي، التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات ومساهمة المرأة العربية في التنمية، منظمة الأمم المتحدة لبرامج التنمية UNDP، القاهرة، (٢٠-٢٣ مايو ١٩٩٠).

[٥١] سهير أبو العينين، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قراءة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية، المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة) ، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، (يناير ١٩٩٨) ، ص١٢٦.

٣- مظاهر الاستغلال التي تتعرض لها العاملات في الخدمة المنزلية:

أجمعت كل حالات الدراسة على تعرضهن لمختلف أشكال ومظاهر الاستغلال وسوء المعاملة. وباستقراء واقع حالات الدراسة تبين أن الخادمات العاملات باليومية يتعرضن لبعض مظاهر الاستغلال من قبل ربة المنزل، وتتمثل هذه المظاهر والسلوكيات السلبية في الإجبار على استخدام مواد خطيرة في أعمال التنظيف مثل المواد المذيبة للدهون والتي تكون غالباً حارقة للجلد، وتكليفهن بأعمال تفوق طاقتهن، ومعاملتهن بقسوة والسخرية من بعض تصرفاتهن، وتفتيش ملابسهن ومتعلقاتهن الشخصية، وعدم إعطائهن وجبة الغذاء أثناء يوم العمل، وعلاوة على ما سبق من مظاهر الاستغلال تتعرض العاملات في الخدمة المنزلية المقيمات إقامة دائمة إلى أشكال أخرى من الاستغلال أشد قسوة تتمثل في إرغامهن على العمل لساعات طويلة دون الحصول على فترات راحة أو إجازة، والتعامل معهن بقسوة وبألفاظ غير لائقة وحرمانهن من استعمال متعلقات المنزل، وإرسالهن لخدمة الأقارب والمعارف دون مقابل، وعدم دفع أجورهن أو التأخير في دفعها أو حتى اقتطاعها، وتتعرض بعضهن للضرب والتحرش بهن، وفرض قيوداً على حرية تنقلهن واتصالهن بعائلاتهن مما يجعلهن في عزلة قسرية. بالإضافة إلى تعرض البعض منهن إلى إصابات أثناء العمل كالجروح والحروق والكسور.

وتشير إحدى الحالات من العاملات المقيمات إقامة كاملة وهي قادمة من قرية ريفية للبحث عن باب رزق تصرف منه على إخواتها (صاحبة البيت بتزعقلي وتشتمني على أقل حاجة، وفي بعض الأحيان تقول لي منضفتيش زي منا عايزة وتخصم من مرتبي، وأوقات تحرمني من العشا، وأنا مضطرة أشتغل عشان إخواتي أصغر مني ولازم أساعد في أكلهم وتعليمهم).

وتروي حالة أخرى _عاملة لدى أسرة واحدة نصف دوام_ (كنت بشتغل عند واحدة ثلاث أيام في الأسبوع، وكانت بتاخدني عند والدتها أو عند أختها أنظف لها الشقة وأروقها أو أطبخلها بعد ما أخلص شغلي عندها، والشغل ده بدون مقابل ولما أقول لها

تزود المرتب, تسخر من كلامي وتقول لي إنتي بتعملي إيه يعني عشان أزوده ده مجرد ترويق).

وتأمل الاستجابات السابقة يؤكد أن تعامل ربات المنازل مع الخادمات المقيمات إقامة دائمة يكون أشد قسوة من تعاملهم مع العاملات اللاتي يعملن باليومية أو بدوام جزئي. حيث تحديد إقامتهن داخل البيوت وفرض قيود على اتصالهن بعائلاتهن، وتعرضهن لمختلف أشكال الاعتداء اللفظي والبدني والجنسي, والحرمان من الطعام، أو عدم حصولهن على الطعام الكافي، وعدم دفع الأجور في مواعيدها أو الاقتطاع من رواتبهن، وزيادة أعباء العمل بإعطائهن ساعات عمل طويلة، وقلة أوقات الراحة والنوم، وتكليفهن بمهام ثقيلة مما يؤدي لإجهادهن. وجمعيهن مجبرات على تحمل تلك المهنة بصعوبتها والإهانة التي يتعرضن لها حتى يتمكن من الإنفاق على ذويهن.

ونستنتج مما سبق أن التسليع قد تغلغل في كافة مناحي الحياة، وشمل البشر وجردهم من إنسانيتهم. حيث تتحمل المرأة العاملة في الخدمة المنزلية أبشع أشكال التسليع والاستغلال. إذ يتعامل أصحاب العمل معها بشكل يتضمن قدراً كبيراً من العبودية ويمثل إهانه للكرامة الإنسانية وينافي حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون العاملة مجبرة على ممارسة هذه الوظيفة بسبب ضغوط الحياة وظروفها القاسية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (سورينسن) التي تؤكد على أن ثقافة العولمة التي تمجد قيم الفردية والأنانية قد حملت المرأة عبء الاعتماد على ذاتها لتوفير حياة كريمة ودخل مستقر، مما أفضى إلى مزيد من تكريس الظلم الواقع على المرأة والتعامل معها على إنها سلعة قابلة للعرض والطلب، والتمهيد لجرائم الاتجار بها واستغلالها وممارسه كافة أشكال العنف ضدها[٥٢].

[٥٢] جيه سورينسن، معالجة الصلات المتداخلة بين العنف القائم على الجنس والاتجار بالبشر لمنع تكريس عدم المساواة، المشاورة المواضيعية العالمية للأمم المتحدة، نيويورك إنترناشيونال، معالجة التفاوتات في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٢،(٢٠١٢).

كما تتفق مع دراسة (محيا زيتون) التي تؤكد على أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يتعرضن لسلبيات ومشاكل مختلفة تتمثل في:

-أن نشاط العاملات في هذا القطاع يكون غير مرئي، حيث لا يوجد تسجيل رسمي لنشاط النساء وأحوالهن وظروف عملهن، ومساهمتهن في الاقتصاد القومي.

- لا تخضع معظم العاملات في هذا القطاع لتشريعات العمل, ولا تحميهن نقابات، كما لا تتوافر لهن الخدمات الصحية.

- تتعرض العاملات في هذا القطاع للاستغلال من جانب صاحب العمل، حيث يدفع لهن أجور منخفضة.

- تعمل النساء في هذا القطاع بدون عقود عمل وبشكل متقطع أو مؤقت، مما يجعلهن معرضون للاستغناء عنهن بسهولة.

- أن المرأة في هذا القطاع تعمل ساعات عمل طويلة، كما أنه لا يوجد نظام محدد وواضح للإجازات مما يجعلها تتعرض للإجهاد[٥٣].

٤- الآثار الناجمة عن استغلال النساء العاملات في الخدمة المنزلية:

يؤثر العمل في الخدمة المنزلية على إحداث مشكلات متعددة لعاملات المنازل في عدة جوانب اجتماعية ونفسية وصحية. وباستقراء حالات الدراسة تبين حدوث مشكلات اجتماعية لعاملات المنازل مع الأهل من جهة ومع الزوج والأولاد من جهة أخرى، حيث يؤثر العمل في الخدمة المنزلية على نقص رعاية العاملات لأبنائهن مما يعرض الأبناء إلى العديد من المخاطر والأمراض، والتدهور الصحي والدراسي، وافتقارهم للحنان والأمان.

كما يؤثر العمل في الخدمة المنزلية على إحداث مشكلات ومتاعب نفسية للخادمات، حيث تعاني جميع حالات الدراسة من القلق والتوتر والعصبية، والحزن والهم،

[٥٣] محيا زيتون، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قضايا أساسية، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

والخوف، والتشاؤم من المستقبل. كما تتعرض عاملات المنازل للعديد من المشكلات والمتاعب الصحية والجسمية، حيث أجمعت كل الحالات على أنهن يعانون من آلام في المفاصل والأطراف والعظام، وإصابتهن بحساسية الصدر، ويصاب معظمهن بآلام في المعدة وأمراض في القلب.

وتقول إحدى حالات الدراسة (الشغل في البيوت مجليش من وراه غير التعب، عظمي بيوجعني سواء ظهري ولا رجلي وعندي حساسية في الصدر من التراب اللي بشربه من التنظيف).

وتقول حالة أخرى (أنا على طول خايفة من بكرة وشايلة الهم، ومش عارفة المستقبل شايل لنا إيه، أنا بسيب ولادي طول اليوم عشان أعرف أجيبلهم الأكل والشرب وأعلمهم من بعد ما أبوهم ما مات وأنا شايلة الحمل لوحدي، وده بيأثر على ولادي في مرضهم ودراستهم).

ومما سبق نستنتج أن المرأة في الطبقات الفقيرة تضطر إلى ممارسة النشاط غير الرسمي حتى إذا كان العمل المتاح ذو مكانة متدنية من حيث العائد أو ظروف العمل أو كليهما مثلما يوجد في الخدمة المنزلية. وقد تتعرض المرأة في هذه الحالة إلى مختلف أشكال الاستغلال من جانب صاحب العمل، كما تتحمل مشقة وأعباء هائلة بسبب حاجتها لكسب الدخل وتحملها مسئوليات الأسرة والمنزل في الوقت نفسه. وبالتالي تؤدي الضغوط الاقتصادية بهذه الشريحة من النساء إلى توسيع دورهن الإنتاجي على حساب صحتهن البدنية والنفسية[٥٤].

رابعاً: أهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

١-ظاهرة الاتجار بالبشر هي ظاهرة تاريخية عرفتها الجماعة الإنسانية منذ القدم في صورة ما عرف بنظام الرق والاستعباد. وهي جريمة ضد الانسانية لما تنطوي عليه من تسليع الإنسان وجعله محلاً للعرض والطلب، ويمكن تداوله واستغلاله بكافة الوسائل غير

[٥٤] محيا زيتون، أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قضايا أساسية، مرجع سابق، ص٥٤.

المشروعة. ومن ثم فهي تمثل انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان بما تنطوي عليه من إمتهان لكرامة الإنسان وآدميته، وخرق لحق الإنسان الشامل في الحياة والحرية، فضلاً عن الحق في أمن الشخص وعدم تعرضه للتعذيب أو الاحتقار أو المعاملة المهينة والحق في العمل اللائق.

٢- تعتبر ظاهرة استغلال النساء العاملات في الخدمة المنزلية شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر. حيث تتوافر الأركان المادية لهذه الجريمة، فأكثر العوامل الكامنة خلف الاتجار بالبشر تتمثل في الفقر والتهميش والاستبعاد، فالأسر الأكثر فقراً وهامشية تكون أكثر عرضة للاتجار، والأفراد الأكثر ضعفاً كالنساء والأطفال يكونوا الأكثر عرضة لمظاهر الاستغلال واعتبارهن سلعة لها ثمن. ويرجع استغلال الخادمات بشكل كبير إلى أن العمل في خدمة المنازل يعد شكلاً من أشكال العمالة المحجوبة، فالعاملات في هذا القطاع يعملن في عزلة وفي أماكن مغلقة. الأمر الذي أدى إلى سلعنة المرأة وجعلها تخضع للعرض والطلب وتتعرض لكافة مظاهر الاستغلال وسوء المعاملة.

٣- أن نظام العمل في الخدمة المنزلية قد تحول إلى نظام يقوم على تشويه المرأة وتشيؤها، مما يجعلها سلعة معرضة للبيع والشراء بما يخالف القيم الإنسانية. حيث يتم تحويل المرأة العاملة في الخدمة المنزلية إلى ماكينة عمل فقط، وإقصاء أي بعد إنساني لها. حيث تم إخضاع عاملات المنازل لمفهوم العرض والطلب والتعامل معهن في ساحات السوق الاقتصادي كشيء مفرغ من أي قيم، فعلى الرغم من أن عاملات المنازل ليسوا سلعاً في الواقع، إلا أنهن طالتهن طقوس التسويق التي تحاكي النزعة الاستهلاكية، حيث تقوم مكاتب التخديم بسلعنة العاملات في المنازل من خلال تقديم العاملة كسلعة استهلاكية ووضع ثمن لها، وإعطاء صاحب المنزل الحق بمقارنتها واستبدالها من أجل الحصول على العرض الأفضل الذي يقدم الخدمة بأفضل الميزات وأنسب الأسعار.

٤- تتنوع مهام العمل المنزلي التي تقوم بها العاملات في الخدمة المنزلية وتنقسم إلى الجانب "العملي" الذي يوجهه الأداء، ويتضمن أعمالاً مثل الطبخ والغسيل والتنظيف، والجانب "الاجتماعي" الذي توجهه العناية والرعاية. ويتضمن رعاية الأطفال وكبار السن

وذوي الاحتياجات الخاصة، ويشمل الاهتمام والمحبة بصفتهما عملاً عاطفياً لا يمكن تحقيقه دون حنان وعطف.

٥- تتعدد الأسباب التي تكمن وراء اندفاع النساء للعمل في الخدمة المنزلية، وأهمها الفقر وانخفاض مستوى التحصيل العلمي ومستوى التأهيل المهني عند نسبة كبيرة من عاملات المنازل، الأمر الذي يتناسب مع إمكانية دخولهن في مجال العمل في الخدمة المنزلية دون فرض قيود عليهن، فقد أدت العولمة إلى تزايد دور التكنولوجيا في كثير من الأعمال مما جعل من الصعب على العديد من الأفراد وخاصة النساء أن يجدوا فرص عمل في القطاع الرسمي، ومن ثم يتجهون إلي خلق فرص تشغيل ذاتي ضمن قطاع غير منظم وفقاً لقدراتهن ومهاراتهن المتدنية وبذلك تكون كثير من النساء مجبرون على العمل في الخدمة المنزلية بسبب ضغوط الحياة وظروفها القاسية وبدافع الرغبة في توفير دخل ملائم يوفر حياة كريمة لهن ولأسرهن.

٦- تتعرض النساء العاملات في الخدمة المنزلية لمختلف أشكال ومظاهر الاستغلال وسوء المعاملة، حيث يقمن بمهام متعددة ليس لها توصيفاً محدداً فالمطلوب منهن أن يقمن بما يطلب منهن دون مناقشة وعلى مدار اليوم، بالإضافة إلى حرمانهن من فترات الراحة أو الإجازات، وإن توافرت فهي محدودة، كما تحرم العديد من العاملات من الاحتياجات الأساسية مثل: الغذاء، والتواصل مع عائلاتهن مما يجعلهن في عزلة قسرية، بالإضافة إلى عدم دفع أجورهن أو التأخير في دفعها أو حتى اقتطاعها، وتتعرض بعضهن للضرب والتحرش بهن، بالإضافة إلى تعرض البعض منهن إلى إصابات أثناء العمل كالجروح والحروق والكسور.

٧- يؤثر العمل في الخدمة المنزلية على إحداث مشكلات متعددة لعاملات المنازل في عدة جوانب اجتماعية ونفسية وصحية. فقد تبين حدوث مشكلات اجتماعية لعاملات المنازل مع الأهل من جهة ومع الزوج والأولاد من جهة أخرى، حيث يؤثر العمل في الخدمة المنزلية على نقص رعاية العاملات لأبنائهن مما يعرض الأبناء إلى العديد من

المخاطر والأمراض، والتدهور الصحي والدراسي، وافتقارهم للحنان والأمان. كما يؤثر على إحداث مشكلات ومتاعب نفسية للخادمات، تشمل القلق والتوتر، والحزن والهم، والتشاؤم من المستقبل. كما تتعرضن للعديد من المشكلات والمتاعب الصحية والجسمية، حيث يعانون من آلام في المفاصل والأطراف والعظام، وإصابتهن بحساسية الصدر، ويصاب معظمهن بآلام في المعدة وأمراض في القلب.

خامساً: مقترحات وتوصيات لمواجهة استغلال عاملات المنازل ومكافحة الاتجار بهن:

يكون الحل في اتجاهين:

الاتجاه الأول: على مستوى المجتمع الدولي والمحلي (ما ينبغي أن يكون):

١-ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والمحلي، والتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية لعقد جلسات حوارية حول كيفية التعامل مع ظاهرة الاتجار بالنساء العاملات في الخدمة المنزلية واستغلالهن، وتفعيل قنوات الاتصال بين وحدة مكافحة الاتجار بالبشر وكل من جهات إنفاذ القانون (وزارة العدل, وزارة القوى العاملة، وزارة الصحة، المجلس القومي لحقوق الإنسان، المجلس القومي للمرأة) للتنسيق بينهم ومعرفة طبيعة علاقة ودور كل جهة من هذه الجهات في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر بشكل عام واستغلال خادمات المنازل بشكل خاص.

٢- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال القيام بزيارات خارجية على المستوى الدولي للإطلاع على تجارب الدول المتقدمة والاستفادة منها وتبادل الخبرات بهدف تعزيز الإيجابيات لدينا وتدارك السلبيات للارتقاء بما هو أفضل لمكافحة تلك الجريمة.

٣- اتخاذ الإجراءات التشريعية والتأمينية التي تضمن حماية عاملات المنازل حال عملهن، وتكفل حياة كريمة لهن بعد تقاعدهن.

٤- اتخاذ إجراءات عملية من خلال إنهاء سوق الاتجار بالبشر، وهذا يتطلب من الحكومات أن تتعاطى مع جوانب ثلاثة: جانب العرض، وجانب التجار، وجانب الطلب.

٥- رفع الوعي بقضية الاتجار بالنساء وخاصة عاملات المنازل من خلال تقديم مضامين إعلامية بلغات مناسبة للجمهور المستهدف وأن تكون واضحة ومعبرة عن أوضاع هذه العمالة وكيف يتم استغلالها، وإلقاء الضوء على معايير حقوق الإنسان الأساسية وتزويد عاملات المنازل بالمعلومات الضرورية لحماية أنفسهن من الاستغلال من قبل صاحب العمل وتوعيتهن بكيفية التماس الحماية من القانون.

٦- وضع قاعدة بيانات يتم تحديثها باستمرار لخادمات المنازل وطبيعة عملهن والظروف التي يعملن في ظلها.

٧- تخويل السلطة لمفتش العمل للقيام بحملات تفتيشية مفاجأة والدخول إلى المنازل للتأكد من ظروف تشغيل خدم المنازل وتطبيق عقوبات رادعة حال مخالفة القانون.

٨- خلق آليات شكوى ومتابعة يسهل على خادمات المنازل الوصول إليها واستخدامها إذا تعرضن لأي مظهر من مظاهر القهر والاستغلال، كتوفير خط ساخن للتواصل عليه وتلقي أية بلاغات مع مراعاة الحفاظ على السرية التامة.

٩- استثمار الأدوات التفاعلية الجديدة في تفعيل نظام لحماية خادمات المنازل، كإنشاء تطبيق لأجهزة المحمول يمكن خادمات المنازل من إدخال بياناتهن وتحديد مكان عملهن والإبلاغ عن أي مظهر من مظاهر الإساءة والاستغلال التي يتعرضن لها, وربط هذا التطبيق مع الجهات المختصة لإتخاذ الإجراءات اللازمة والملاحقة القضائية لصاحب العمل.

١٠- حماية ودعم الضحايا من خلال إنشاء دور للإيواء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لإيواء ضحايا الاتجار من عاملات المنازل، وتوفير الحماية المناسبة لهن من خلال إخضاعهن إلى برنامج تأهيلي جسدي ونفسي واجتماعي، وذلك من أجل إعادة إدماج الضحايا في المجتمع.

١١- معالجة الوضع الاقتصادي للأسرة ورفع مستواها المعيشي بما يتناسب مع متطلبات الحياة الأساسية وخاصة الأسر المعدومة بحيث يمكنها الحصول على الحد الأدنى من

الدخل المطلوب لمواجهة احتياجاتها المعيشية الأساسية مما يحول دون وقوع أفراد الأسرة ضحايا للاتجار بالبشر.

الاتجاه الثاني: على مستوى المرأة العاملة في الخدمة المنزلية (ما هو ممكن):

١-إعادة التأهيل المهني للنساء لتناسب مهارتهن حاجات سوق العمل، مما يوجد لهن فرص عمل دائمة.

٢- التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني في تقديم برامج تشمل الفئات المهمشة من النساء ذوات المهارات المتدنية، وعاملات المنازل، تهدف إلى تدريب هؤلاء النساء وتعليمهن حرف كالخياطة والتفصيل والأعمال اليدوية وصناعة الاكسسوارات وصناعة الشموع، من أجل المساهمة في تأمين مستويات أعلى من الدخل، وزيادة الأمن لديهن وحمايتهن من العنف.

٣- ضرورة دعم القروض الصغيرة للمشروعات الإنتاجية للنساء.

مراجع الدراسة

١-مراجع باللغة العربية:

١-أبو العينين, سهير. (يناير ١٩٩٨). أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قراءة للدراسات المحلية وبعض المقارنات العربية, المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة), المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢- الأصقه، أمنة بنت عبدالرحمن علي (٢٠١٦). هروب عاملات المنازل في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية, مجلة العلوم العربية والإنسانية, مج ١٠, ع ١, جامعة القصيم.

٣- البحيري, أميرة محمد بكر. (٢٠١١). الاتجار بالبشر وبخاصة الأطفال من وجهة النظر العلمية النفسية والاجتماعية والقانونية, القاهرة: دار النهضة العربية.

٤- البدانية, ذياب موسى ورافع عارف الخريشة, (يونيو ٢٠١٣) الاتجار بالبشر: الأسباب والعواقب, المجلة العربية للدراسات الأمنية, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, مج ٢٩, ع ٥٧.

٥- بسطاويسي, رمضان. (١٩٩١). علم الجمال عند لوكاتش, القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦- بسيوني, محمود شريف. (٢٠٠٤). الجريمة المنظمة عبر الوطنية (ماهيتها ووسائل مكافحتها عربياً ودولياً), القاهرة : دار الشروق.

٧- بن سلطان, فاطمة الزهراء. (٢٠-٢٣ مايو ١٩٩٠). عمل المرأة في القطاع الخاص, المؤتمر الاقليمي, التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات ومساهمة المرأة العربية في التنمية, , القاهرة: منظمة الأمم المتحدة لبرامج التنمية UNDP.

٨- الجمعية العامة للأمم المتحدة أشكال الرق المعاصرة, بما في ذلك أسبابها وعواقبها الدورة ٧٣, النهوض بالمراة, ١٠ يوليو ٢٠١٨.

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري, أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (١ أكتوبر ٢٠١٧ – ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨).

١٠- حامد, حامد سيد محمد. (٢٠١٠). الاتجار في البشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات, الرؤى الاستراتيجية, المركز القومي للإصدارات القانونية.

١١- الحسيني, عماد. (٢٠١٠). الجرائم الماسة بالشعور الديني, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت: لبنان.

١٢- الحمايدة, وجيه محمد (٢٠١٨). جريمة استغلال عاملات المنازل وفقاً لقانون منع الاتجار بالبشر الأردني والمعاهدات والمواثيق الدولية, رسالة ماجستير, الأردن: جامعة عمان العربية, كلية القانون, عمان.

١٣- الدبيات، أمل. (٢٠١٠). مشاكل الاتجار بالنساء في العالم العربي، الأكاديمية السورية الدولية: بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية.

١٤- الدراجي، إبراهيم. مواجهة الاتجار بالأشخاص في القوانين والتشريعات السورية – دراسة قانونية، منشورات المنظمة الدولية للهجرة.

١٥- الدوغان, خالد بن محمد. (٢٠٠٩). الإتجار بالبشر وموقف الشريعة الإسلامية منه, المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية, مج ١٠, ع ٢.

١٦- زايد, أحمد. (٢٠١١). الأسرة العربية في عام متغير, القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

١٧- زيتون, محيا. (يناير ١٩٩٨). أوضاع المرأة العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في مصر: قضايا أساسية, المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة), المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١٨- سورينسن, جيه. (٢٠١٢). معالجة الصلات المتداخلة بين العنف القائم على الجنس والاتجار بالبشر لمنع تكريس عدم المساواة, المشاورة المواضيعية العالمية للأمم المتحدة, نيويورك إنترناشيونال , معالجة التفاوتات في أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٢.

١٩- شاعر, راميا محمد. (٢٠١٢)."الاتجار بالبشر : قراءة قانونية اجتماعية". بيروت: لبنان, منشورات الحلبي الحقوقية.

٢٠- عبد الحميد، عبد الحافظ عبد الهادي. (٢٠٠٥). بحث بعنوان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص"، منشور في كتاب" مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية"، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢١- علي، يعقوب علي جانفي. (٢٢-٢٣ يناير ٢٠١٣). البعد الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة الاتجار بالبشر: مفاهيم واتجاهات، ورقة بحثية ألقيت في. منتدى الدوحة الثالث لمكافحة الاتجار بالبشر, في إطار المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢٢- فؤاد, بثينة محمود. (يوليو ٢٠١٣). الإتجار بالبشر.. آثاره الإقتصادية وكيفية مواجهته: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس- كلية التجارة, ع٣.

٢٣- كريب، إيان. (١٩٩٩). النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسن غلوم، العدد ٢٤٤, الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

٢٤- لوكاتش، جورج. (١٩٧٩). التاريخ والوعي الطبقي، ترجمة حنا الشاعر، بيروت : دار الأندلس.

٢٥- محمد،أحمد أنور. (٢٠٠٤). أخلاقيات العولمة: دراسة في آليات التشيؤ وسلعنة الإنسان، القاهرة : المحروسة للنشر والتوزيع.

٢٦- محمد, سمر إبراهيم (٢٠١٤). الاتجار في النساء: رؤية قانونية, القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات, آفاق سياسية.

٢٧- مرقص, وفاء.(يناير ١٩٩٨).العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي, المجلة الاجتماعية القومية (عدد خاص حول أوضاع المرأة العاملة), المجلد الخامس والثلاثون, العدد الأول, القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٢٨- مكتب العمل الدولي. (٢٠١٠). العمل اللائق للعمال المنزليين، التقرير الرابع (١)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، جنيف،.

٢٩- ناشد, سوزي عدلي.(٢٠٠٣). الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي, مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية, جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق, ع٢.

٣٠- يوسف, أمير فرج. (٢٠١١). مكافحة الاتجار بالبشر: طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدوليه, القاهرة: دار الكتاب الحديث.

٢- مراجع باللغة الأجنبية:

1-Anderson, Bridget. (2001). Just another job? Paying for domestic work. Gender and Development, 9 (1), 25-33.

2- Anderson, Bridget. (2000). Doing the Dirty Work? The Global Politics of Domestic Labor, London: Zed Books.

3- Budd, J. (2004). Achieving decent work by giving employment a human face. Geneva: International Labor Office.

4- Dobner, M., & Tappert, S. (2010, September). Female migrant domestic workers and their Spanish employers in times of crisis. A comparative analysis of consequences for women on both sides of the coin. In Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference, Stockholm, Sweden (pp. 9-11).

5- Fauve- Chamoux, A. (2004). Domestic service and the formation of European identity: understanding the globalization of domestic work in 16th – 21st centuries. Bern: Peterlang.

6- Honneth, Axel. (2005). La réification. Petit traité de théorie critique, traduit par Stéphane Haber, Paris: Gallimard.

7- International Labour Organization. (2017). Global estimates of modern slavery: Forced labour and forced marriage. Executive summary, Geneva.

8- International Labor Office. (2004). Gender and migration in Arab states: The case of domestic workers, Geneva: ILO.

9- International Labour Office. (2018). Ending forced labour by 2030: a review of policies and programmes, Geneva: ILO.

10- Pearson, Elaine. (2000). Human Rights and Trafficking in Persons: A Handbook, Bangkok, Global Alliance Against Traffic in Women (GAATW).

11- Rani, Ekta & Rajni Saluja. (2017, October). A Study on Domestic Help Workers and Factors Affecting Realisation of their Rights in the

State of Punjab, Jurnal of General Management Research, Vol.4, Issue 2, pp. 16-26.

12- Roberts, D. (1997). Spritual and menial housework. Yale Journal of Law and Feminism, 9 (51), 22-36.

13- Safitri, M, Abdulrahman, N, & Rokoduru, A. (2008). The hidden pillars: A study on the contribution of Indonesian domestic workers to the quality of life of Hong Kong and Malaysian Employers. A Project of Asia Pacific Forum on Women, Law and Development's Labor and Migration Task Force, Thailand.

14- Trafficking in Women and Children: The U.S and international Response. (May 10, 2000). P.1 Congressional Research service Report 98 – 649 C.